

قصور في القانون وعدم توافق مع قانون الشركات الجديد المرزوق: توصيات بمراجعة قانون صندوق المشروعات

التي يمولها الصندوق ووضع ما يحول دون حدوث هذه الظاهرة حتى تعزز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل للعمالة الوطنية.

● الاهتمام بإقامة مجمعات الأعمال Business Parks متخصصة في المجالات المختلفة للأعمال بحيث تمارس المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعمالها منها.

● دعم مبادرة جهاز إعادة الهيكلة في إنشاء مركز للمبارين لتسهيل الإجراءات الحكومية في إصدار التراخيص التجارية للمشاريع ومساعدتها على تقديم الضمانات المناسبة لهيئة خطوط ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل لهذه المشروعات خارج نطاق الصندوق الوطني، وبمساعدة الصندوق.

● تغيير مفهوم الحاضنات من مجرد مكان للازم مثل هذه المشروعات إلى حاضنات متكاملة تقدم خدمات متكاملة لهذه المشروعات، وأن تكون هذه الحاضنات متخصصة قطاعيا حتى يمكنها تقديم الرعاية المناسبة للمشروع وفق متطلبات القطاع.

● الأخذ في الاعتبار احتمالات التوظيف الوهمي في المشروعات

العمل على توفير الأراضي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع وضع استراتيجيات لتنظيم درجة الاستفادة من هذه الأراضي بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من هذه المشروعات.

● أن تقوم الدولة بالتعهد بتوفير دخل آمن للمبارين في إطار زمني معين بما يمكنهم من تجاوز مراحل تأسيس مشروعاتهم التي يبادرون بها وتطورها لتكون قادرة على النمو المستدام في السوق.

● تسهيل إجراءات الحصول على التمويل اللازم مثل هذه المشروعات ومساعدتها على تقديم الضمانات المناسبة لهيئة خطوط ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل لهذه المشروعات خارج نطاق الصندوق الوطني، وبمساعدة الصندوق.

● تغيير مفهوم الحاضنات من مجرد مكان للازم مثل هذه المشروعات إلى حاضنات متكاملة تقدم خدمات متكاملة لهذه المشروعات، وأن تكون هذه الحاضنات متخصصة قطاعيا حتى يمكنها تقديم الرعاية المناسبة للمشروع وفق متطلبات القطاع.

● الأخذ في الاعتبار احتمالات التوظيف الوهمي في المشروعات



حمد المرزوق

تسهيل إجراءات الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والضمانات

ضرورة توفير الأراضي اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

صرح حمد عبد المحسن المرزوق رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي بأن الاتحاد قد عقد بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ملتقى الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، برعاية حضور وزير المالية أنس خالد الصالح، وقد أشار إلى أن الملتقى قد توصل إلى عدد من التوصيات وسيتم إرسال هذه التوصيات لعدد من الجهات المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الدولة للتخطيط والتنمية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الدولة للشباب، وجاء أبرزها التالي:

● مراجعة قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة ما يشوبه من بعض أوجه القصور وبمسا يتوافق مع قانون الشركات الجديد في الكويت.

● الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كويت إنرجي» تعلن عن اكتشاف نفطي جديد في شرق رأس القطارة بمصر

الغاز يوميا. والجدير بالذكر أن هذه أول مرة بنيت فيها أن التكوين الجوراسي في ذلك الحوض الترسبي والمسمى بوادي التطرون له القدرة على تخزين وإنتاج الغاز والتنفذ بهذه الكفاءة.

وقالت الرئيس التنفيذي لشركة كويت إنرجي، سارة أكبر: «يسعدني أن أعلن عن هذا الاكتشاف في شرق رأس القطارة، والذي يتيح لنا التنوع في إنتاجنا من مصر من النفط والغاز والنفط الخفيف».

من الإيرادات بنسبة 49,5٪ في منطقة الإمتياز في شرق رأس القطارة، وتملك شركة سبيترون وبصفة المشغل النسبة المتبقية وهي 50,5٪.

وبلغت التذقات 1275 برميلا من النفط الخفيف ويوميا وبكثافة 51 درجة بقياس معهد البترول الأمريكي، إضافة إلى 12,5 مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم وذلك من خلال حاقق بقباس 64/32 بوصة، كما بلغت التذقات من خلال حاقق بقباس 64/64 بوصة 2400 برميل من المكثفات يوميا و25 مليون قدم مكعب من



سارة أكبر

أعلنت شركة كويت إنرجي، وهي إحدى الشركات المستقلة المتخصصة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز والتي تمتلك أصولا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع شريكها الأساسي في مصر الهيئة المصرية العامة للبترول، عن اكتشاف نفطي جديد في بئر شهده في منطقة تنمية شهد التابعة لحقول شرق رأس القطارة بالصحراء الغربية في مصر، حيث تم اكتشاف المكثفات والغاز في تكوين وادي التطرون التابع للحوض الجوراسي. وتمتلك كويت إنرجي حصة

«الوطني»: بين 5 و6% نمو متوقع للناجح المحلي غير النفطي في 2015 و2016

إمدادات النفط من بعض منتجي النفط من أعضاء منظمة الأوبك، بما فيهم ليبيا وإيران. ويتوقع المزيد من التراجع في مستويات إنتاج النفط في عامي 2014 و2015 على أن يعود هذا القطاع إلى نموه المتواضع في عام 2016.

الطلب المحلي

تباطأ نمو الطلب المحلي قليلا في العام 2013 بعد أن سجل نموا قويا في العام السابق. وقد ارتفع الطلب المحلي بنسبة 5,7٪ بالأسعار الثابتة في العام 2013، مقارنة مع 7,9٪ في العام 2012. ويأتي هذا الاعتدال نتيجة تباطؤ النمو في الاستهلاك الخاص. كما تباطأ نمو الإنفاق الجاري الحكومي، لكنه حافظ على وتيرة سريعة بنسبة 10٪.

ويشهد الاستثمار، سواء المحلي أو الخاص، زخما إضافيا، إذ حقق إجمالي الإنفاق الاستثماري في الكويت نموا بواقع 6,2٪ بالأسعار الثابتة في العام 2013 (النمو الاسمي تجاوز 10٪).

وقد شهدت خطة التنمية الحكومية تسارعا في التنفيذ خلال العامين المنصرمين، ومن المتوقع أن تكسب زخما إضافيا في العامين المقبلين. وقد طرحت الحكومة مؤخرا خطتها الخمسية الثانية للفترة الممتدة من السنة المالية 2015-2016 حتى السنة المالية 2019-2020.

وتهدف الخطة إلى استثمار 11,8 مليار دينار سنويا لمدة 5 سنوات. ومن المتوقع أن يكون للتنفيذ أثر إيجابي على النمو حتى لو جاءت نسبة الميزانية الفعلية بحدود 80-85٪ من إجمالي مستواها المتعمد. وتهدف الخطة إلى تحقيق نمو في القطاعات غير النفطية بواقع 10٪ سنويا، لكننا نتوقع أن يأتي بحدود 8-6٪.

وتشمل بعض المشروعات المهمة التي تمت ترسيبتها مؤخرا مشروع الوقود النظيف لشركة البترول الوطنية الكويتية ومشروع شمال الزور لإنتاج المياه والكهرباء المستقلة. وقد تمت ترسيمة مشروع الوقود النظيف في الربع الأول من العام 2014 بتكلفة تبلغ 4,6 مليارات دينار كويتي ومن المفترض أن يعزز طاقة تكرير النفط في الكويت بحلول عام 2018. أما مشروع شمال الزور لإنتاج المياه والكهرباء المستقلة، وهو أول استثمار خاص في قطاع الطاقة والمياه في تاريخ الكويت الحديث، فقد تمت ترسيته في وقت مبكر من العام 2014، ويمثل المشروع أول تجربة لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تخطط الحكومة لاستخدامه على نطاق واسع في المشاريع القادمة.

وقد وصلت مستويات الاستثمار في الكويت إلى أدنى معدلاتها خلال السنوات الأخيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغ الاستثمار نسبة 13,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بين عامي 2011 و2013. ونتيجة للتحسن في تنفيذ خطة التنمية، فإنه يتوقع زيادة هذه النسبة لتصل إلى 18٪ في السنوات الخمس المقبلة.

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يشهد النمو الاقتصادي في الكويت تحسنا ليواكب نمو باقي دول مجلس التعاون الخليجي، فقد وصل معدل النمو في القطاع غير النفطي إلى متوسطه الإقليمي في العام 2013، ونتوقع أن يبقى عند هذه الوتيرة خلال عامي 2014 و2015. وبدأت خطة التنمية الحكومية تكسب زخما بشكل ملحوظ، وإن لم تصل وتيرة تنفيذها إلى المستوى المنشود. وعلاوة على ذلك، استفاد النمو الاقتصادي غير النفطي من ارتفاع الاستثمار ومن المتوقع أن يستمر في ذلك على المدى المتوسط.

ولايزال القطاع الاستهلاكي محركا قويا للنمو الاقتصادي، على الرغم من استقراره مؤخرا. وبينما لا يتوقع زيادة اجور الكويتيين بنسبة كبيرة في المدى القريب، إلا أن معدل نمو دخل الأسرة سيظل قويا مدعوما بالنمو القوي في التوظيف. كما سيستفيد القطاع من ارتفاع النمو المتوقع في معدل التوظيف والأجور في القطاع الخاص في الفترة المقبلة.

ومن المتوقع أن تبقى المخاطر التي تواجه اقتصاد الكويت تحت السيطرة على المدى القريب، إذ إن الوضع المالي القوي للبلاد يتيح لها مواجهة تداعيات الانخفاض الأخير في أسعار النفط. أما على المدى المتوسط والطويل، فتزداد التحديات إذ إن معدل نمو الإنفاق الحكومي من شأنه أن ينكسر على المرون المالية التي تتمتع بها البلاد. ولكن الحكومة تبحت الآن تدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية والحد من نمو الإنفاق في السنوات المقبلة.

وتسارعت وتيرة النمو الفعلي في القطاعات غير النفطية بشكل ملحوظ في العام 2013، ومن المتوقع أن يواصل هذا القطاع نموه بوتيرة أكبر في الفترة المقبلة. ويأتي التحسن في النمو مدفوعا بالإنفاق الرأسمالي وبخطة التنمية الحكومية الطموحة. وتشير آخر البيانات الرسمية إلى تسارع وتيرة النمو الفعلي إلى 5,6٪ في العام 2013 مقارنة بالنمو الضعيف الذي بلغت نسبته 0,6٪ في العام السابق. ومن المتوقع أن يصل إلى 5-6٪ في العام 2014 وأن يحافظ على هذه الوتيرة في العامين المقبلين مع استمرار تنفيذ مشاريع التنمية الحكومية.

كما أظهرت المؤشرات الأخرى انتعاشا في النشاط الاقتصادي. فقد وصل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص انتعاشه التدريجي ليصل إلى أعلى أساس سنوي في سبتمبر 2014، وإذا تم الأخذ في الاعتبار تسويات قروض صندوق الأسرة التي تم شطبها مؤخرا، فإن النمو الائتماني المعدل يقدر بنحو 9٪ على أساس سنوي.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد نما بواقع 1,5٪ في عام 2013، نتيجة التراجع الطفيف بواقع 0,8٪ في إنتاج النفط، بعد عامين من النمو القوي بسبب انخفاض

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يشهد النمو الاقتصادي في الكويت تحسنا ليواكب نمو باقي دول مجلس التعاون الخليجي، فقد وصل معدل النمو في القطاع غير النفطي إلى متوسطه الإقليمي في العام 2013، ونتوقع أن يبقى عند هذه الوتيرة خلال عامي 2014 و2015. وبدأت خطة التنمية الحكومية تكسب زخما بشكل ملحوظ، وإن لم تصل وتيرة تنفيذها إلى المستوى المنشود. وعلاوة على ذلك، استفاد النمو الاقتصادي غير النفطي من ارتفاع الاستثمار ومن المتوقع أن يستمر في ذلك على المدى المتوسط.

ولايزال القطاع الاستهلاكي محركا قويا للنمو الاقتصادي، على الرغم من استقراره مؤخرا. وبينما لا يتوقع زيادة اجور الكويتيين بنسبة كبيرة في المدى القريب، إلا أن معدل نمو دخل الأسرة سيظل قويا مدعوما بالنمو القوي في التوظيف. كما سيستفيد القطاع من ارتفاع النمو المتوقع في معدل التوظيف والأجور في القطاع الخاص في الفترة المقبلة.

ومن المتوقع أن تبقى المخاطر التي تواجه اقتصاد الكويت تحت السيطرة على المدى القريب، إذ إن الوضع المالي القوي للبلاد يتيح لها مواجهة تداعيات الانخفاض الأخير في أسعار النفط. أما على المدى المتوسط والطويل، فتزداد التحديات إذ إن معدل نمو الإنفاق الحكومي من شأنه أن ينكسر على المرون المالية التي تتمتع بها البلاد. ولكن الحكومة تبحت الآن تدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية والحد من نمو الإنفاق في السنوات المقبلة.

وتسارعت وتيرة النمو الفعلي في القطاعات غير النفطية بشكل ملحوظ في العام 2013، ومن المتوقع أن يواصل هذا القطاع نموه بوتيرة أكبر في الفترة المقبلة. ويأتي التحسن في النمو مدفوعا بالإنفاق الرأسمالي وبخطة التنمية الحكومية الطموحة. وتشير آخر البيانات الرسمية إلى تسارع وتيرة النمو الفعلي إلى 5,6٪ في العام 2013 مقارنة بالنمو الضعيف الذي بلغت نسبته 0,6٪ في العام السابق. ومن المتوقع أن يصل إلى 5-6٪ في العام 2014 وأن يحافظ على هذه الوتيرة في العامين المقبلين مع استمرار تنفيذ مشاريع التنمية الحكومية.

كما أظهرت المؤشرات الأخرى انتعاشا في النشاط الاقتصادي. فقد وصل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص انتعاشه التدريجي ليصل إلى أعلى أساس سنوي في سبتمبر 2014، وإذا تم الأخذ في الاعتبار تسويات قروض صندوق الأسرة التي تم شطبها مؤخرا، فإن النمو الائتماني المعدل يقدر بنحو 9٪ على أساس سنوي.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد نما بواقع 1,5٪ في عام 2013، نتيجة التراجع الطفيف بواقع 0,8٪ في إنتاج النفط، بعد عامين من النمو القوي بسبب انخفاض

الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية	
الرمز	الاسم
169,814,022	كعبة الأسهم المتداولة
32,806,244	قيمة الأسهم المتداولة (ب.د.)
5,840	عدد الصفقات

الرمز	الاسم	الفتح	الارتفاع	الانخفاض	الانخفاض
10.0	البحرية	110	2102	95	110
4.0	البنوك	132	3,376	126	132
0.0	التأمين	0	0	0	0
0.0	الخدمات	0	0	0	0
0.0	التجارة	0	0	0	0
0.0	السياحة	0	0	0	0
0.0	التكنولوجيا	0	0	0	0
0.0	الطيران	0	0	0	0
0.0	المرافق	0	0	0	0
0.0	الخدمات المالية	0	0	0	0
0.0	الخدمات العامة	0	0	0	0
0.0	الخدمات المهنية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات التعليمية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الإعلامية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الثقافية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الرياضية	0	0	0	0
0.0	الخدمات السياحية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الترفيهية	0	0	0	0
0.0	الخدمات الصحية	0	0	0	0
0.0</					